

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١٢/٣٠

بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط وإصدار نظامه

سلطان عمان

نحن قابوس بن سعيد

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٤ بإنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي وتشكيله وتحديد
اختصاصاته ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٣٨ بإلغاء وزارة الاقتصاد الوطني ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

ينشأ مجلس يسمى " المجلس الأعلى للتخطيط " ، ويعمل في شأنه بأحكام النظام المرفق .

المادة الثانية

يكون للمجلس أمانة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ،
ويكون مقرها محافظة مسقط .

المادة الثالثة

تؤول إلى الأمانة من وزارة الاقتصاد الوطني " الملغاة " جميع المخصصات والموجودات الخاصة
بالمديريات العامة للتخطيط التنموي ، وتنمية القطاعات الخدمية ، وتنمية القطاعات
الإنتاجية ، والعلاقات الاقتصادية ، والشؤون الاقتصادية ، وشؤون القطاع الخاص ،
والتقسيمات الإدارية التابعة لوكيلي وزارة الاقتصاد الوطني للشؤون الاقتصادية وشؤون
التنمية ، كما ينقل إليها بذات درجاتهم المالية جميع موظفي المديريات المذكورة .

المادة الرابعة

يلغى المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٤ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم والنظام المرفق أو يتعارض مع أحكامهما .

المادة الخامسة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٥ من رجب سنة ١٤٣٣ هـ

الموافق : ٢٦ من مايو سنة ٢٠١٢ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

نظام المجلس الأعلى للتخطيط

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

المجلس : المجلس الأعلى للتخطيط .

الأمانة : الأمانة العامة للمجلس .

المادة (٢)

يهدف المجلس إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة ، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات ، وصولاً إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .

المادة (٣)

للمجلس في سبيل تحقيق أهدافه ممارسة الاختصاصات الآتية :

- ١ - وضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية طويلة المدى في ضوء الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة واحتياجات التنمية المستدامة .
- ٢ - تحديد الرؤية المستقبلية والتوجهات العامة والآليات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .
- ٣ - وضع الاستراتيجية العمرانية للسلطنة وإقرار السياسة العامة للتخطيط العمراني في ضوء خطط التنمية المعتمدة ووفقاً للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
- ٤ - وضع استراتيجية وطنية للإحصاء والمعلومات .
- ٥ - وضع معايير لتحديد أولويات مشروعات التنمية وأساليب التخطيط التنموي ، بما يضمن تحقيق التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية .
- ٦ - إقرار الميزانية الإنمائية السنوية .